



استخدام نماذج كمية في التنبؤ بفشل المصارف التجارية الليبية العامة: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية

د. مصطفى الشارف مبارك الجطري
كلية الاقتصاد، قسم التمويل والمصارف، الزاوية

د. مسعود علي محمد عرفة
كلية الاقتصاد، قسم التمويل والمصارف، الزاوية

المخلص

هدفت الدراسة لاختبار نماذج كمية تستخدم في التنبؤ بالفشل المالي وذلك في بيئة المصارف التجارية الليبية الحكومية. بعد تجميع وتنظيم وتحليل بيانات الدراسة توصل الباحثان لمجموعة من النتائج عل أهمها: أن النماذج الكمية وهي نموذج Altman ونموذج Kida تمكنا من، وتطابقت نتائجهما بخصوص، التنبؤ بالفشل المالي في بيئة المصارف التجارية الليبية الحكومية، في حين فشل نموذج Sherrod في ذلك. على ضوء النتائج المتحصل عليها يوصي الباحثان المصارف التجارية الليبية الخاصة باعتماد تطبيق نماذج الفشل المالي بشكل دوري مستمر كونها تعزز ثقة المساهمين والمستثمرين بالمعلومات المالية المعبرة عن نتائج الاعمال

استلمت الورقة بتاريخ
2021/03/02، وقبلت
بتاريخ 2021/04/04،
ونشرت بتاريخ
2021/04/12

الكلمات المفتاحية:
الأساليب الكمية، الفشل المالي،
المصارف التجارية، مصرف
الجمهورية

1. الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

تساهم المؤسسات المالية بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة في دعم وبناء الاقتصاد في أي دولة، باعتباره المرآة التي من خلالها يحكم يوصف الاقتصاد بالمتطور من عدمه. (مطر، 2010). وبما ان القطاع المصرفي يتعامل مع جُل القطاعات الأخرى في الاقتصاد، لذلك تعد البيانات والمعلومات المالية التي ينتجها ذات أهمية كبيرة تمكن مستخدميها من اتخاذ قرارات تكون ذات طابع منفعي، لذا وجب على هذه المصارف العمل وبشكل مستمر من على ضمان استمرارية نشاطها وتدفق بياناتها بشكل انسيابي لمستخدميها. إن معرفة مستقبل المنظمة الاقتصادية من حيث استمرارية النشاط يمكن الوصول إليها بعدة طرق، عل أهمها استخدام نماذج كمية معدة مسبقا لتقدير في التنبؤ بالفشل المالي قبل فترة من حدوث الفشل.

2.1 تساؤل الدراسة

من بين المهام الرئيسة التي تقوم بها الإدارة المالية، في المصارف التجارية بصفة خاصة، التنبؤ مبكرا بالصعوبات المالية التي من المحتمل أن تقع في المستقبل والمتمثلة في العسر المالي والفشل المالي، الأمر الذي قد يهدد مصالح أصحاب المنافع ويؤثر على مستوى ثقتهم بالمصرف، وهذا بدوره قد يؤثر في حياة المصرف من ناحية البقاء والاستمرار. ومن هذا المنطلق جاء تساؤل الدراسة في إمكانية استخدام أساليب كمية للكشف المبكر عن الفشل المالي في بيئة المصارف التجارية. وعليه يمكن صياغة تساؤل الدراسة كالآتي: هل بالإمكان استخدام النماذج الكمية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي في بيئة المصارف التجارية الليبية الحكومية، وهل توجد اختلافات في نتائج تنبؤات تلك النماذج؟

3.1 أهمية الدراسة

تهتم الجهات ذات العلاقة بالمنظمة، سواء أكانت داخلية أم خارجية، بالتنبؤ بالفشل المالي من أجل مساعدتها في اتخاذ قرارات تصحيحية في وقت مناسب، وإن مستقبل المنظمة واستمرار نشاطها يعتمد على معرفتها لما سيؤول إليه وضعها المالي، في المدى القصير على الأقل، وذلك لتلافي الكثير من المشاكل المالية في المستقبل. التنبؤ بالفشل المالي مهم لمستخدمي القوائم المالية، وتكمن أهميته في أن عدم حصول هؤلاء المستخدمين على تحذيرات مبكرة حول احتمال التعثر أو

الفشل أو الإفلاس يؤدي إلى اتخاذهم قرارات غير سليمة، ومن ثم تحملهم لتكلفة مرتفعة نتيجة لهذه القرارات.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- التعرف على النماذج الكمية الأكثر استخداما في التنبؤ بالفشل المالي.
- 2- اختبار مدى قدرة النماذج الكمية الأكثر استخداما في التنبؤ بالفشل المالي في قطاع المصارف التجارية الليبية الحكومية، وما إذا كانت هناك اختلافات بين نتائج تنبؤات تلك النماذج.

5.1 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية المملوكة للدولة الليبية وهي مصرف الجمهورية، مصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة، مصرف شمال أفريقيا، وقد تم اختيار مصرف الجمهورية ليكون عينة ممثلة للمجتمع ككل، ويرجع سبب اختيار هذا المصرف ليكون نموذجا لباقي المصارف التجارية العاملة في البيئة الليبية، كما يذكر الصفراني وآخرون (2018) إلى الأسباب الآتية:

- 1- مصرف الجمهورية من بين أقدم المصارف التجارية العاملة في البيئة الليبية.
- 2- مصرف الجمهورية أكبر مصرف تجاري يعمل في ليبيا من حيث رأس المال.
- 3- مصرف الجمهورية يستحوذ على ما يقرب من 50% من السوق الليبي للتجزئة، كما يتعامل مع 60% من الشركات الصغرى والمتوسطة والكبيرة الناشطة في البيئة الليبية.
- 4- مصرف الجمهورية يقدم خدماته من خلال أكثر من 160 فرع ووكالة منتشرة في أغلب مناطق ليبيا، ويتعامل مع حوالي 2200 نقطة بيع.
- 5- مصرف الجمهورية تحركه قوة بشرية تتخطى حاجز الـ 5500 موظف بكثير.
- 6- مصرف الجمهورية يعمل بميزانية تقترب من 31 مليار دينار ليبي.
- 7- مصرف الجمهورية أول مصرف تجاري ليبي تبنى فكرة الصيرفة الإسلامية في ليبيا وفتح فروعها ونوافذها في جل مدن ليبيا.

6.1 حدود الدراسة

تهتم هذه الدراسة بإمكانية تطبيق الاساليب الكمية الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي على القطاع المصرفي، والكشف عن مدى استمرارية هذا القطاع في المدى القريب، وقد تم اختيار مصرف الجمهورية كمجال للدراسة في الفترة 2013-2017، كما تهتم الدراسة بتحسس الاختلافات بين نتائج تنبؤات النماذج إن وجدت.

7.1 منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث تم تكوين اطار نظري مصدره البيانات الثانوية التي جُمعت من الكتب والدوريات والمقالات العلمية مع مراجعة ادب الدراسات السابقة في مجال التنبؤ بالفشل المالي، وبالنسبة للجانب التطبيقي من الدراسة فقد اعتمد على البيانات الثانوية المُتحصّل عليها من التقارير المالية والميزانيات العمومية الخاصة بالمصرف، وفرزها وتحليلها واستخراج النسب المالية المكونة لنماذج الفشل المالي لسنوات الدراسة.

8.1 الدراسات السابقة**دراسة الصفراني وآخرون (2020)**

هدفت الدراسة لقياس مدى التوافق بين نتائج نموذج Altman، ونموذج Kida، ونموذج Sherrod، في توقعاتها بالفشل المالي للمصارف المتخصصة العاملة في البيئة الليبية. كما استهدفت استخدام النماذج الكمية نموذج Altman، ونموذج Kida، ونموذج Sherrod في التنبؤ بالفشل المالي للمصارف المتخصصة العاملة في البيئة الليبية. توصلت الدراسة لوجود توافق كل من نموذج Altman، ونموذج Sherrod في مرتين من اصل خمس محاولات للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف المتخصصة العاملة في البيئة الليبية خلال الفترة 2010-2015، غير أن نسبة التوافق لم تتجاوز الـ 40%، وذلك قبل سنة من حدوث الفشل من عدمه. وكذا لم يتفق نموذج Kida مع أي نتيجة لنموذجي Altman، Sherrod، فيما يخص التنبؤ بالفشل المالي للمصارف المتخصصة في البيئة الليبية عن الفترة 2010 - 2015 وذلك قبل سنة من حدوث الفشل من عدمه.

دراسة قادر (2020)

هدفت الدراسة إلى التنبؤ بالفشل المالي في المصارف الاسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتحديد أي من النماذج (نموذج Altman ونموذج Springate ونموذج Sherrod) أكثر دقة في التنبؤ بالفشل المالي. توصلت الدراسة إلى أن جميع المصارف التي شملتها عينة الدراسة في حالة أمان من الفشل المالي وفقا لنموذج Altman ونموذج Sherrod، بينما وفقا لنموذج Springate فإنها في حالة فشل مالي عدا مصرف نور العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل. أيضا توصلت الدراسة إلى أن نماذج التنبؤ بالفشل المالي بالفشل المالي التي تم تطبيقها في هذه الدراسة بإمكانها مساعدة إدارة المصارف في الكشف المبكر عن حالات الفشل المالي.

دراسة الجنابي (2019)

هدفت الدراسة إلى اختبار القدرات المالية لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية بالعراق باستخدام بعض النماذج الرياضية للكشف عن احتمالية تعرضها للفشل المالي. وأيضاً تسليط الضوء على المصارف التي تعاني من تعثر أو عسر مالي لغرض حماية المودعين أو المستثمرين من الدخول بتعاملات مع هذا النوع من المصارف. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية عينة الدراسة تمتلك مركزاً مالياً قوياً من الممكن أن يجعلها بموقع مالي جيد امام زبائنها دون التعرض إلى مراحل العسر المالي خلال 2-3 سنوات. اظهرت النتائج ان مصرف بغداد من المصارف التي تتمتع بمركز مالي قوي مقابل تحقيقه لا ربح تعطي إشارات اطمئنان لكبار المستثمرين بغرض الاستثمار فيه.

دراسة Ashraf, Félix and Serrasqueiro (2019)

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة نتائج نماذج التنبؤ بالفشل المالي لنوعين من الشركات، شركات في مرحلة مبكرة وأخرى في مرحلة متقدمة من الفشل المالي في الباكستان خلال الفترة 2001-2015. وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج Altman يتنبأ بشكل أكثر دقة ووضوح بالفشل المالي لكلا النوعين من الشركات.

دراسة محمد (2019)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستويات مخاطر الفشل المالي لصيغ الاستثمار في المصرف الإسلامي، والتعرف على نسبة كل صيغة من مخاطر الفشل المالي التي يمكن ان تسببها للمصرف. - وتوصلت الدراسة إلى إن علاقة الارتباط بين مخاطر الفشل المالي وصيغ الاستثمار في المصرف الإسلامي جميعها طردية ونسنتج منه ان الاستثمارات كلما ارتفعت ادى ذلك إلى زيادة المخاطر. كما توصلت الدراسة لتحديد مستويات المخاطرة للصيغ الاستثمارية للمصرف الإسلامي وكانت اعلى مخاطر هي صيغة الاجارة وتأتي بعدها صيغتي المشاركة والمراحة.

دراسة المرشدي (2018)

هدفت الدراسة إلى التعرف على موضوع الفشل المالي للمصارف وأسبابه ومراحله وأهميته والتنبؤ بمخاطر الإفلاس. كما هدافت للتعرف على اسلوب التنبؤ بالفشل المالي لعينة من المصارف العراقية الخاصة باستعمال نموذج Sherrod. توصلت الدراسة إلى أنه يمكن التنبؤ بالفشل المالي للمصارف باستعمال النموذج المستعمل في الدراسة بغرض الوصول إلى نتائج أولية تساعد إدارة المصرف في تشخيص نقاط القوة والضعف في الاداء واتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة، وإن استعمال نموذج Sherrod من قبل المصارف يمكنهم من التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه بمدى تسمح لإدارة المصارف باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة حالات الفشل المالي.

دراسة البريفكاتي (2017)

هدفت الدراسة إلى استخدام احد النماذج الرياضية Altman ، ومن خلال تطبيقه على عينة من المصارف العراقية الاهلية لإمكانية التنبؤ بالفشل المالي قبل سنة من حدوثه على الأقل، ومحاولة ايجاد الوسائل الدفاعية له. اثبتت نتائج الدراسة ان نموذج Altman ملائم للتطبيق على المصارف العراقية الاهلية ليساعدها على التنبؤ بمستقبل المصارف سنوياً، وكذلك تطبيق هذا الانموذج يجيب على تساؤلات مشكلة الدراسة، بأنها قادرة على التمييز بين المصارف الفاشلة عن الغير فاشلة.

دراسة Yap (2012)

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان قدرة الانحدار اللوجستي في التنبؤ بفشل المنظمات، وقد تناولت عينة تتكون من 64 منظمة في ماليزيا لمدة عشر سنوات، تغطي الازمة المالية الاسيوية سنة 1997، والانتعاش الاقتصادي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن النسب المالية التي تقيس السيولة هي أهم النسب التي بإمكانها التمييز ما اذا كانت المنظمة ناجحة، أو سوف تتعرض في النهاية إلى العجز المالي وتنتهي بالفشل وإعلان الإفلاس.

دراسة الخياط (2012)

هدفت الدراسة إلى تطبيق نموذج Sherrod على بعض المصارف الاهلية في البيئة العراقية مع الوقوف على مدى نجاحها أو فشلها، وكذا التعرف على مدى قدرة المصارف الاهلية العراقية في الاستمرار والبقاء في ظل وجود فشل مالي ومدى تعرض قروضها للتعثر وصعوبة حصولها عليها من المقترضين. توصلت الدراسة إلى إمكانية تطبيق نموذج Sherrod على المصارف العراقية. كما ختمت الدراسة بإمكانية المصارف العراقية الاستفادة من نموذج Sherrod لتبويب قروضها بحسب الفئات ولتعزيز ضماناتها عند قيامها بمنح القروض للمنظمات طالبة القرض.

دراسة شاهين ومطر (2011):

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج قياسي يتكون من مجموعة من النسب المالية قادر على التمييز بين المنشآت المالية المتعثرة، والمنشآت غير المتعثرة، وكذا اختبار قدرة النموذج المقترح على التمييز بين المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة وذلك قبل التعثر بسنتين، حيث تعد هذه الفترة مناسبة لهذه المصارف لاتخاذ الاجراءات التصحيحية للحد من الخسائر. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: يساهم النموذج المقترح في اعطاء صورة واضحة على الاوضاع المالية الحالية والمستقبلية التي يمكن من خلالها التنبؤ بأوضاع المصارف الامر الذي يقدم معلومات مفيدة للجهات الرقابية حول حقيقة أوضاع المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين. بالإضافة إلى أن النموذج القياسي التطبيقي المقترح قادر على اكتشاف التعثر قبل حدوثه بفترة

البيانات ذات العلاقة بالفشل المالي وتحري الاساليب واستخدام النماذج الكمية التي تحد من الانجراف في مشكلة الفشل والتعثر المالي ولمزيد من التوضيح فقد تم الوقوف على بعض المفاهيم ذات العلاقة بالفشل المالي، هي العسر المالي والإفلاس المالي.

3.2 العسر المالي

ينظر إلى العسر المالي بأنه الفترة التي لا تستطيع فيها المنشأة سداد التزاماتها المستحقة تجاه الغير في المواعيد المحدد، الأمر الذي سيؤدي بها في الاجل القريب إلى خسارة حصتها السوقية، وبالتالي فإن عدم التمكن من الوفاء بالالتزامات وكذلك تسخير الفرص المتاحة مثلا فوات فرص الحصول على الخصومات النقدية على المستوى البعيد، فإن هذا الامر قد يؤدي إلى اتخاذ قرار تصفية بعض الاستثمارات في وقت غير ملائم، ما قد يكون سببا في تحقيق خسائر، وربما تصفية المنشأة وما يترتب على ذلك من خسائر للدائنين والموردين والمستثمرين. وعليه فإن فالعسر المالي يعرف على أنه "عدم تمكن المنشأة من الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، ويتم تصنيف العسر على أساس الفائض المقدر بين الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة (بحيث، 2009).

4.2 مرحلة الإفلاس

وهي المرحلة التي لا تستطيع فيها المنشأة مواجهة التزاماتها تجاه الغير من خلال ما تمتلكه من موجودات، ويحدد مستوى مخاطر الإفلاس من خلال مقارنة إمكانية تغطية بنود الاصول المتداولة مع بنود الخصوم المتداولة في حالة الاستحقاق للدين، لذلك يتم التعبير عن مصطلح الإفلاس بأن المنشأة ليس لها القدرة على سداد التزاماتها تجاه الغير في وقت استحقاق الدين. من جهة اخرى ينظر إلى إفلاس على أنه خلل يصيب عناصر الميزانية العمومية ما يسبب في ارتفاع قيمة الخصوم مقابل الأصول، وهذا يقودنا إلى خلاصة مفادها ان حالة الإفلاس هي المرحلة التي تلي مرحلة الفشل ويتم فيها إشهار إفلاس المؤسسة وتوقيف نشاطها بحكم من المحكمة، وبيعها لتسديد الديون لأصحابها وهذا المنظور القانوني.

5.2 مفهوم التنبؤ المالي

يعد التنبؤ المالي جزء لا يتجزأ من عملية التخطيط المالي والذي يمثل الركيزة الأساسية لهيكل الإدارة المالية، وعليه فإن التنبؤ المالي هو استخدام المنهج العلمي المبني على أسس علمية وأساليب كمية رياضية وإحصائية من خلال استخدام البيانات المالية لفترات سابقة لأجل الوصول إلى معلومات مستقبلية الهدف منها مساعدة أصحاب القرار في المؤسسة مواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المالية التي من المحتمل حدوثها في المستقبل، وهذا يفيد في تقدير الاحتياجات المالية للمؤسسات سواء قصيرة الاجل أم طويلة الاجل. والتنبؤ المالي هو أسلوب لقراءة المستقبل للتحكم في حالة التغيير في البيئة المحيطة، أو على أقل تقدير التكيف معها للوصول إلى الأهداف المرجوة بغرض تجنب المؤسسة لحالات عدم التأكد والمخاطرة (رمو والوتار، 2010).

ومما سبق وبالرجوع إلى ظاهرة الفشل المالي للشركات التي تم التطرق إليها آنفاً ما هي إلا ظاهرة عامة لا تقتصر على قطر معين أو نظام اقتصادي بحد ذاته، بل هي ظاهرة مرادفة لتطور أية اقتصاديات في مختلف دول العالم، ويعزى فشل المؤسسات إلى عوامل داخلية وخارجية تظهر أعراضها على شكل خلل في وفرة السيولة وضعف في الهيكل المالي والانخفاض في تحقيق معدلات الربحية، ويأتي موضوع دراسة فشل وتعثر الشركات بهدف التعرف على أسبابه، وما هي اهم المؤشرات والمعايير التي قد تسهم في الإفصاح عنه ومحاولة إدارة المؤسسة الاسراع في معالجتها ومدى مسؤوليتها في اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهة خطر العسر المالي أو التصفية في النهاية (المرشدي، 2018). ومن هذا المنطلق فقد أولت المؤسسات بصفة عامة، والمؤسسات المالية بصفة خاصة، اهتماما ملحوظا في الآونة الاخيرة بدراسة حالات الفشل المالي التي من الممكن ان تقع فيها، والتنبؤ بها من خلال دراسة البيانات ذات العلاقة بالفشل المالي وتحري الاساليب والنماذج التي تساهم في الكشف المبكر عن الفشل والتعثر الماليين (الحمداني والقطن، 2013).

6.2 أسباب الفشل المالي

اهتمت دراسات كثيرة بأسباب الفشل المالي ومراجعتها، حيث لوحظ وجود اتفاق بين هذه الدراسات حول هذه الأسباب، والتي تساهم في انهيار المؤسسة وإفلاسها، حيث يعد ضعف الإدارة وقلة الخبرة

زمنية كافية تمكن الإدارة المصرفية والجهات الرقابية من اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

بعد استعراض دراسات سابقة تناولت موضوع الفشل المالي يجادل الباحثان بان الدراسة الحالية انطلقت فكرتها من نتائج دراسات سابقة وأدبيات الفشل المالي، حيث يوجد العديد من الدراسات التي تناولت هذه الموضوع واهتمت به ولكن من جوانب مختلفة، حيث جاء بعضها في القطاع الصناعي وتناول البعض الآخر القطاع المالي والمصرفي، وبما أن هذه الدراسة ما هي إلا امتداد لهذه الدراسات واستكمالاً لها فقد اتفقت مع البعض منها وبالأخص دراسة كلاً من (الصفراني، واخرون 2020، ودراسة قادر 2020، ودراسة الجنابي 2019، ودراسة محمد 2019، ودراسة المرشدي 2018، ودراسة البريفكاني 2017، ودراسة الخياط 2012، ودراسة شاهين ومطر، 2011) في تطبيقها للنماذج الكمية ذات العلاقة بالفشل المالي في القطاع المصرفي ومدى مساهمتها في الكشف عن مواضع الخلل والتعثر المالي وآلية التنبؤ به هذا من ناحية، ومن جانب آخر فقد تناولت بقية الدراسات القطاعات الاقتصادية الأخرى، مع الاختلاف فيما بينها في بيئة وزمن تطبيق كل دراسة، وبالتركيز على الدراسة الحالية فنجدها قد اختلفت معهم في بيئة الدراسة حيث كانت في البيئة المصرفية والتي تم تطبيقها على القطاع المصرفي العام(المصارف التجارية للبيئية) زد على ذلك الاختلاف في سنوات الدراسة حيث امتدت الدراسات الحالية إلى سنة 2017 حسب البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة.

9.1 تقسيمات الدراسة

الجزء المتبقي من الدراسة قسم تقسيم إلى ثلاثة أجزاء، الأول منها حُصص للإطار النظري، والذي تناول فيه الباحثان بشي من الاستفاضة المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بالفشل والتنبؤ المالي، مستعرضين أهم ما كتب في هذا الموضوع، وأما الجزء الثاني فتناول أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ المالي، الجزء الأخير من الدراسة فترك للنتائج والتوصيات.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 مقدمة

يعد النشاط المالي لأي مؤسسة هو الركيزة التي تعتمد عليها في تحقيق اهدافها، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود كوادر بشرية مؤهلة ومدربة للتدريب المناسب تكون لها القدرة على تحقيق هذه الاهداف والسعي بالمؤسسة للحصول على نصيبها في السوق المنافسة من خلال وضع الخطط المالية والقرارات الاستثمارية، مع تقويم الاختلال المالي إن وجد، والاستفادة من نقاط القوة لجعلها مصدر من مصادر دعم وقوة للمؤسسة، وأما مع وجود ضعف في سياسات الإدارة المالية وتخطيطها في اتخاذ القرارات الاستثمارية وعدم الاستفادة من الفرص التمويلية، سوف يجعل من المؤسسة في نهاية الامر في مرحلة الفشل المالي واحتمال الوصول إلى مرحلة الإفلاس والتصفية والخروج نهائيا من السوق المالي نهائيا(الجبيلي، 2014).

2.2 الفشل المالي

يعد الفشل المالي من الظواهر الخطيرة التي من الممكن ان تتعرض لها منشآت الاعمال، وتختلف أسباب حدوثه من منشأة إلى أخرى، وجميعها في النهاية تفرض على المنشأة حالة من الإفلاس واحتمال الوقوع في مرحلة التصفية المالية واختفاءها نهائيا من السوق المنافس. وبما أن جميع المنشآت تسعى وبشكل دائم إلى تحقيق هدف النجاح وحصولها على نصيب من السوق إلا ان أنشطتها معرضة وبصفة دائمة إلى حالة الانحدار والتعثر المالي (الحمداني، القطن 2013). الفشل المالي ما هو إلا نتيجة لضعف قدرة المنشأة في تسديد التزاماتها وسوء إدارتها لمواردها المالية، ويرجع ذلك إلى الفجوة الناشئة بين قرارات التمويل مع قرارات الاستثمار المتمثلة في التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، مع ضعف الخبرة في استثمارها الاستثمار الأمثل. من هذا المنطلق يُعرف الفشل المالي بأنه" انعدام قدرة الموارد المالية المتوفرة للمنشأة على الإبقاء بمتطلبات استمرارية نشاط المنشأة" (ابوشهاب، 2018)، لذلك أولت المؤسسات المالية، خاصة المصارف التجارية، اهتماما ملحوظا في الآونة الاخيرة بدراسة حالات الفشل المالي التي من الممكن ان تقع فيها والتنبؤ بها من خلال دراسة

في الهيكل الإداري، وجل المنظمات تستطيع الخروج من هذه المرحلة إذا اكتشفت مواطن الضعف والسبب الرئيسي للفشل واتخاذ ما يلزم من قرارات وإجراءات الفورية وفي الوقت المناسب، وأما بالنسبة للمنظمات التي لا تستطيع القيام بخطوات احترازية لإجراء المعالجة المطلوبة وحلحلة أسباب التدهور والفشل فسوف تجد نفسها وبشكل مباشر امام، المرحلة الرابعة وهي مرحلة الإعسار الكلي (شيباني، 2017).

4.7.2 مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي)

تعد هذه المرحلة من أصعب مراحل الفشل المالي بالنسبة إلى منظمات الاعمال، حيث يصبح الفشل أمر واقعي ومحققا، وتنتهي فيه كل محاولات الإدارة في الحصول على دعم وتمويل إضافي من مؤسسات الإقراض المالية، ويرجع ذلك إلى تفاقم الالتزامات الكلية ويصبح الفشل الكلي للمنظمة أمراً محققاً بالخطوات القانونية (مطر، 2010).

5.7.2 مرحلة إعلان أو تأكيد الإفلاس

وتعد المرحلة الاخيرة في دورة حياة الشركة وفيها تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق وأموال المقرضين، وتبدأ الإجراءات في اشهر عملية الإفلاس وتصفية المنظمة، وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون المنظمة قد وصلت إلى مرحلة الفشل، حيث أن الإفلاس يعد النتيجة الحتمية لاستمرار حالة العجز في السيولة والإعسار المستمر الذي يواجهه الشركة وبالتالي تصفيتها لغرض توفير النقد اللازم وسداد دانيها (المرشدي، 2018).

8.2 نماذج التنبؤ بالفشل المالي

1.8.2 نموذج Altman (1968)

يعتمد هذا النموذج على أربعة متغيرات يمثل كل منها مؤشر مالي من المؤشرات المتعارف عليها ومتغير تابع Z وهو النموذج المطور لـ Altman والذي يأخذ الصيغة الآتية (Alkhatib and Al Bzour,) 2011:

$$Z = 6.5 X1 + 3.26 X2 + 1.05 X3 + 6.72 X4$$

حيث:

Z: المؤشر الذي يتم من بواسطته التنبؤ بالفشل المالي للمنظمة.

X1: صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول .

X2: الأرباح المحتجزة/مجموع الأصول .

X3: صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/مجموع الأصول.

X4: القيمة الدفترية للديون/ إجمالي الأصول.

6.5، 3.26، 1.05، 6.72 : أوزان متغيرات الدالة وتعني الأهمية

النسبية لكل متغير في النموذج. ووفقاً لهذا النموذج فإن قيمة Z تفسر على أساس:

- إذا كانت أكبر أو تساوي 2.99 تعد المنظمة بعيدة عن الفشل المالي.

- إذا كانت أقل من 1.81 تعد المنظمة في طريقها للفشل المالي.

- إذا كانت أكبر من 1.81 وأقل من 2.99 وهي تعرف بالمنطقة الرمادية وفيها يصعب التنبؤ بمصير المنظمة (الصفرائي وآخرون 2020).

2.8.2 نموذج Kida (1981)

يعد من اهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي وأكثرها شيوعاً والذي توصل اليه العالم Kida 1981، ويعد الباحثون هذا النموذج من أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي، والذي اعتمد على اسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختبار خمس نسب مالية استطاعت ان تطبق بدقة وصلت إلى 90%، قبل حدوث الإفلاس بسنة، ويطبق هذا النموذج على قطاع المصارف في اغلب الاحيان (صبري، 2018) حيث تقسم نتيجته إلى منطقتين: إما أن يكون الناتج رقماً موجباً، والذي يشير إلى ابتعاد المنظمة عن الفشل المالي في المدى القريب، وأما إذا كانت النتيجة قيمة سالبة فيدل ذلك على أن المنظمة قريبة من الفشل المالي (الحمداني، 2018)، ويمكن تصوير هذا النموذج بالشكل الرياضي الآتي:

$$Z = 1.04X1 + 0.42X2 + 0.461X3 + 0.463X4 + 0.271X5$$

حيث:

Z: المؤشر الذي يتم من بواسطته التنبؤ بفشل أو عدم فشل المنظمة مالياً.

وتدني دورها في التخطيط الاستراتيجي من أهم هذه الأسباب، وهي المسنولة بالدرجة الأولى عن تفاقم الوضع المالي بالمؤسسة (الحمداني، 2018)، ومع هذا فإن هناك مجموعة من الأسباب الأخرى يكون لها دور في فشل المنظمات وفقدانها إلى اسواقها ومواقعها التنافسية ومن ثم افلاسها، وعليه يمكن تقسيم هذه الأسباب في مجملها إلى الآتي:

1.6.2 الأسباب الداخلية (رمو ، الوتار 2010)

أ- ضعف الإدارة وعدم كفاية السياسات التشغيلية والاستثمارية المتبعة.
ب- ضعف الانتاج وعدم استغلال الطاقة المتاحة بالكامل، وتدني في مستوى انتاجية العامل وإنتاجية الأصول.
ج- الارتفاع في مستوى معدلات دوران العمل، وعدم قدرة الإدارة في تقديم الدعم الكافي للموظفين.
د. غياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة مع ارتفاع حدة الصراعات بين أعضاء مجلس الإدارة.
و. وجود خلل في الهيكل التمويلي وضعف السيولة النقدية (شاهين، ومطر 2011).

ز. ارتفاع نسبة المستحقات وعدم قدرة الإدارة في تحصيلها للديون من العملاء.
ح. المبالغة في التوسعات غير المطلوبة والاعتماد على تكنولوجيا غير متطورة.

2.6.2 الأسباب الخارجية (المرشدي، 2018)

أ. المنافسة الشديدة، مع دخول سلع ذات جودة عالية.
ب. تدخل الدولة المفاجئ كرفع الدعم او تخفيض هامش الربح مما يؤثر على نشاط العميل وإيراداته.
ج. الاوضاع السياسية وانعكاساتها على الخطط وعلى ظروف التصدير والاستيراد في الدولة.
د. التوقعات المتشائمة للمستثمرين والمحللين في سوق الأوراق المالية وفي ارتفاع او هبوط ارباح الشركة وغيرها من الظروف السوقية الأخرى(رمو، والوتار 2010).

هـ. التغييرات التكنولوجية المتسارعة في ظل التقدم الهائل في الصناعات وتأثيرها على الانتاج.

و. بضييف (ابوشهاب، 2018) في هذا الشأن إلى الضعف في تسويق المنتجات المحلية إلى الاسواق العالمية المنافسة، والحروب والأزمات الإقليمية وتقلبات اسعار الصرف وتوقعات المستثمرين على السوق المحلي.

7.2 مراحل الفشل المالي

تمر المنظمة قبل أن تدخل في مرحلة الإفلاس المالي بمجموعة من المراحل يمكن حصرها على النحو التالي:

1.7.2 ظهور بوادر الفشل (ليلي، 2013)

توجد مجموعة من المؤشرات التي تدل على وجود اضطرابات مالية مبكرة تنذر بوقوع فشل مالي واقتصادي، ويزداد الامر سوءاً في حالة إغفال هذه المؤشرات، مثل التغيير في الطلب على المنتجات، والارتفاع المستمر في التكاليف غير المباشرة، وتقاد طرقت وأساليب الإنتاج، وتزايد المنافسة السوقية، وعزوف المصارف على تقديم التسهيلات الائتمانية، وغالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمنظمة، وإن إعادة الهيكلة والتخطيط والوقوف على أسباب المشكلة يكون أكثر نجاحا وفاعلية.

2.7.2 مرحلة الضعف المالي(عجز السيولة)

في هذه المرحلة تلاحظ إدارة المنظمة حدوث تعثر مالي، ويكون ذلك جليا عندما لا تستطيع المنظمة مواجهة احتياجاتها من السيولة الفورية، وفي هذه المرحلة تكون الأصول الملموسة للمنظمة أكبر من خصومها، ولكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الأصول إلى سيولة فورية لتغطية الالتزامات المستحقة، وربما تأخذ هذه المرحلة عدة شهور، ولمواجهة هذا الوضع تلجأ المنظمة إلى اتباع سياسة الاقتراض من المؤسسات المالية (كبوص، 2018).

3.7.2 مرحلة التدهور المالي(الإعسار المالي)

التدهور المالي هو عدم قدرة المنظمة على الحصول على التمويل اللازم لتغطية التزاماتها المستحقة، وتستطيع المنظمة معالجتها، ولكن في فترة طويلة من الزمن، كإجراء تعديل في الهيكل التمويلي، او النظر في السياسات المالية المتبعة داخل المنظمة، او اجراء بعض التغييرات

- X₁: صافي الدخل / إجمالي الأصول .
 X₂: إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الالتزامات .
 X₃: إجمالي الأصول المتداولة / إجمالي الالتزامات المتداولة .
 X₄: المبيعات/ إجمالي الأصول .
 X₅: النقدية / إجمالي الأصول .
 1,042، 0,42، 0,463، 0,271 : تمثل أوزان متغيرات الدالة وتعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير في النموذج.

3.8.2 نموذج Sherrod (1987)

يصنف نموذج Sherrod من النموذج الحديثة لقياس التنبؤ بالفشل المالي، وهو مصمم في الأساس لقياس مخاطر الائتمان، لذلك يستخدم كثيرا من قبل المؤسسات المصرفية خصوصا والمانحة (الإعاجيبي، 2017)، ولهذا النموذج هدفين رئيسيين هما:
 أ. تقييم مخاطر الائتمان حيث يستخدم من قبل المصارف لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للمشاريع الاقتصادية.
 ب. الفشل المالي ويستخدم للتأكد والتعرف على مدى قدرة المصارف على مزاولة نشاطها في المستقبل.

وعموما يصاغ هذا النموذج بموجب المعادلة الآتية (المرشدي، 2018):

$$Z = 17 X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 1.2X_5 + 0.1X_6 + 20X_4$$

حيث:

Z: المؤشر الذي يتم من بواسطته التنبؤ بفشل أو عدم فشل المنظمة ماليا.

- X₁: صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول .
 X₂: إجمالي الأصول السائلة / إجمالي الأصول
 X₃: إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول.

جدول 1. بيانات عن النشاط والمركز المالي لمصرف الجمهورية خلال الفترة 2013-2017 (المبالغ بالدينار الليبي)

السنوات	إجمالي الإيرادات	إجمالي الأصول	إجمالي الأصول الثابتة	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الالتزامات	الحسابات الجارية
2013	628,986,472	872,437,384,31	381,528,122	767,227,477,1	105,210,907,29	444,935,268,23
2014	495,107,370	452,596,869,30	288,327,176	979,138,546,1	473,457,323,29	573,598,037,21
2015	211,474,255	943,266,246,30	790,783,168	021,955,554,1	922,311,691,28	173,188,562,19
2016	269,790,278	822,470,672,33	286,035,123	977,381,565,1	845,088,107,32	272,020,045,23
2017	217,247,353	651,187,851,37	369,604,139	677,919,618,1	974,267,232,36	545,454,773,26

المصدر: التقارير المالية لمصرف الجمهورية للفترة 2013-2017.

نفسه بالنسبة لإجمالي الأصول والحسابات الجارية وإجمالي الالتزامات، وأيضا حساب إجمالي الأصول الثابتة فقد شهد تذبذبا بالزيادة والانخفاض بنفس الفترة وأضيف أيضا حساب إجمالي حقوق الملكية فقد شهد زيادة مستمرة خلال الفترة.

بالنظر إلى الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) يتبين أن إيرادات المصرف شهدت تذبذبا نسبيا خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت في سنة 2014، ثم تبعها انخفاض في سنة 2015، في حين رجعت في لارتفاع سنة 2016، تبعتها زيادة في سنة 2017، وعدم الاستقرار هذا يتضح في قيمة الانحراف المعياري لقيم الإيرادات، وكذلك الحال

جدول 2. إحصائيات عن النشاط والمركز المالي لمصرف الجمهورية خلال الفترة 2013-2017 (المبالغ بالدينار الليبي)

المتوسط الحسابي	إجمالي الإيرادات	إجمالي الأصول	إجمالي الأصول الثابتة	حقوق الملكية	إجمالي الالتزامات	الحسابات الجارية
164,121,346	948,791,804,32	822,055,146	822,055,146	684,524,552,1	263,267,252,31	401,439,737,22
628,986,472	648,187,851,37	288,327,176	288,327,176	677,919,618,1	974,267,232,36	545,454,773,26
211,474,255	943,266,246,30	381,528,122	381,528,122	767,227,477,1	176,039,769,28	173,188,562,19
269,790,278	745,522,103,3	480,288,25	480,288,25	608,719,50	774,720,066,3	469,048,722,2

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الجمهورية التجاري للفترة 2013-2017.

تداعيات الفشل المالي في خلال الفترة 2014-2017 (بيانات سنة 2013 تستخدم للتنبؤ بما سيكون عليه الحال في سنة 2014)، حيث كانت كل قيم Z أكبر من 2.60 خلال فترة الدراسة، هذه النتيجة لها ما يناصرها من مؤشرات المصرف فلم يقل صافي دخل المصرف عن 816,000,816 دل خلال الفترة نفسها، النتيجة وافقت نتيجة كلاً من (Al-Manaseer and Al-Oshaibat، 2018) وذلك مع 9 شركات تأمين من بين 21 شركة تأمين شملتها الدراسة، ونتيجة (البريفكان، 2017) التي اشارت إلى ان تصنيف المصارف الناجية

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الصفراني وآخرون (2020) في أن السبب وراء هذا التذبذب هو مرور الاقتصاد الليبي بحالة من عدم استقرار بين رواج وكساد، وكان هذا واضحا خلال الفترة الأخيرة من القرن الحالي، إضافة لما صاحب هذه الفترة من تداعيات في الشؤون الامنية والسياسية.

2.3 اختبار توافق النماذج ومناقشة نتائج الاختبار

بالنظر إلى الجدول رقم (3) (4)، نلاحظ بأن قيمة Z لنموذج Altman تشير إلى أن مصرف الجمهورية سيكون بعيد كل البعد عن

وأثبتت بان هذا النموذج من بين النماذج التي تهتم بمعيار البقاء والاستمرارية ان بقيت على نفس سياستها.

والتي تزيد فيها قيمة Z عن 2.99 وان المصرف التجاري العراقي يحتل المستوى الاول من حيث المركز المالي وبعده عن الفشل المالي،

جدول 3. مؤشرات نموذج Altman

2017	2016	2015	2014	2013	
-0.110769653	-0.140977115	-0.177078756	-0.143315801	-0.120527712	X1
0.001414426	0.000309658	0.000291475	0.002232333	0.003137302	X2
0.002773957	0.001552374	0.001118446	0.004217286	0.006550321	X3
0.957229356	0.95351152	0.948590184	0.949913858	0.952931202	X4

المصدر: أعده الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الجمهورية التجاري للفترة 2013-2017

جدول 4. كفاءة حساب z لنموذج Altman

2017	2016	2015	2014	2013		
-0.110769653	-0.140977115	-0.177078756	-0.143315801	-0.120527712		x1
6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	*	
-0.720002744	-0.916351245	-1.151011916	-0.931552705	-0.783430126	=	
0.001414426	0.000309658	0.000291475	0.002232333	0.003137302		x2
3.26	3.26	3.26	3.26	3.26	*	
0.004611028	0.001009486	0.00095021	0.007277405	0.010227606	=	
0.002773957	0.001552374	0.001118446	0.004217286	0.006550321		x3
1.05	1.05	1.05	1.05	1.05	*	
0.002912654	0.001629992	0.001174368	0.00442815	0.006877837	=	
0.957229356	0.95351152	0.948590184	0.949913858	0.952931202		x4
6.72	6.72	6.72	6.72	6.72	*	
6.432581271	6.407597416	6.374526036	6.383421129	6.403697677	=	
5.72010221	5.493885649	5.225638698	5.463573979	5.637372995		Z
المصرف بعيد عن الفشل المالي						

المصدر: أعده الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الجمهورية التجاري للفترة 2013-2017.

المالي، والنتيجة كانت قريبة من نتيجة الصفراني وآخرون (2020) في بيئة المصارف المتخصصة في ليبيا، حيث وجدوا أن مصرف التنمية بعيد عن الفشل المالي خلال الفترة 2010-2015.

ما جاء في نتائج نموذج Altman يتطابق مع نتائج نموذج Kida، وهذا يتضح جلياً من جدول (5، 6) حيث كانت كل قيم Z خلال الفترة موجبة، وهذا يدفع بالقول بأن المصرف بعيد عن مؤشرات الفشل

جدول 5. مؤشرات نموذج Kida

2017	2016	2015	2014	2013	
0.001414426	0.000309658	0.000291475	0.002232333	0.003137302	X1
0.04468171	0.048755027	0.054196024	0.052727035	0.0493937	X2
0.879589984	0.845293172	0.803752348	0.837849067	0.862879832	X3
0.879589984	0.845293172	0.803752348	0.837849067	0.862879832	X4
0.046054451	0.01534563	0.054191655	0.041788573	0.025695631	X5

المصدر: أعده الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الجمهورية التجاري للفترة 2013-2017.

جدول 6. كفاءة حساب z لنموذج Kida

2017	2016	2015	2014	2013		
0.001414426	0.000309658	0.000291475	0.002232333	0.003137302		x1
1.042	1.042	1.042	1.042	1.042	*	
0.001473832	0.000322664	0.000303717	0.002326091	0.003269069	=	
0.04468171	0.048755027	0.054196024	0.052727035	0.0493937		x2
0.42	0.42	0.42	0.42	0.42	*	
0.018766318	0.020477111	0.02276233	0.022145355	0.020745354	=	
0.879589984	0.845293172	0.803752348	0.837849067	0.862879832		x3
0.46	0.46	0.46	0.46	0.46	*	
0.404611393	0.388834859	0.36972608	0.385410571	0.396924723	=	
0.879589984	0.845293172	0.803752348	0.837849067	0.862879832		x4
0.463	0.463	0.463	0.463	0.463	*	
0.407250163	0.391370739	0.372137337	0.387924118	0.399513362	=	
0.046054451	0.01534563	0.054191655	0.041788573	0.025695631		x5
0.72	0.72	0.72	0.72	0.72	*	
0.033159205	0.011048854	0.039017992	0.030087772	0.018500855	=	
0.86526091	0.812054227	0.803947457	0.827893906	0.838953363		Z
المصرف بعيد عن الفشل المالي						

المصدر: أعده الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الجمهورية التجاري للفترة 2013-2017.

تقع ضمن المنطقة الرمادية ($20 > Z \geq 5$)، وهذه النتيجة توافق نتيجة دراسة (الخياط، 2014) في بيئة المصارف التجارية العراقية وذلك بالنسبة لمصرفي بغداد والشرق الأوسط.

على عكس نموذجي Altman، Kida لم يستطع نموذج Sherrod، كما يظهر من جدول (7، 8) أن يتنبأ بما سيكون عليه مصرف الجمهورية خلال فترة الدراسة، حيث كانت كل قيم Z

جدول 7. مؤشرات نموذج Sherrod

2017	2016	2015	2014	2013	
-0.110769653	-0.140977115	-0.177078756	-0.143315801	-0.120527712	X1
0.809167549	0.770276232	0.758465611	0.740526172	0.758465611	X2
0.042770644	0.04648848	0.725244174	0.050086142	0.047068798	X3
0.002773957	0.001552369	0.001118446	0.004217286	0.006550321	X4
1.04468171	1.048755027	1.054196024	1.052727035	1.0493937	X5
0.04468171	0.048755027	9.212703548	8.768574601	12.05620898	X6

المصدر: أعد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الجمهورية التجاري للفترة 2013-2017.

جدول 8. كفاءة حساب z لنموذج Sherrod

2017	2016	2015	2014	2013		
-0.110769653	-0.140977115	-0.177078756	-0.143315801	-0.120527712		x1
17	17	17	17	17	*	
-1.8830841	-2.39661095	-3.010338857	-2.436368612	-2.048971098	=	
0.809167549	0.770276232	0.758465611	0.740526172	0.758465611		x2
9	9	9	9	9	*	
7.282507942	6.932486092	6.826190495	6.664735548	6.826190495	=	
0.042770644	0.04648848	0.725244174	0.050086142	0.047068798		x3
3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	*	
0.149697254	0.162709679	2.53835461	0.175301496	0.164740793	=	
0.002773957	0.001552369	0.001118446	0.004217286	0.006550321		x4
20	20	20	20	20	*	
0.055479132	0.031047384	0.022368924	0.084345712	0.13100642	=	
1.04468171	1.048755027	1.054196024	1.052727035	1.0493937		x5
1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	*	
1.253618052	1.258506032	1.265035228	1.263272442	1.25927244	=	
0.04468171	0.048755027	9.212703548	8.768574601	12.05620898		x6
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	*	
0.004468171	0.004875503	0.921270355	0.87685746	1.205620898	=	
6.862686451	5.993013739	8.562880755	6.628144046	7.537859948		Z
لا يمكن التنبؤ بمستقبل المصرف						

المصدر: أعد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية لمصرف الجمهورية التجاري للفترة 2013-2017.

Altman، Kida، هذا الاختلاف في نتائج النماذج الثلاثة توافق مع اختلاف في نتائج النماذج نفسها في بيئة المصارف المتخصصة في ليبيا، كما بينته دراسة كل من الصفراني وآخرون (2020).

النتائج السابقة للنماذج الثلاثة، كما يلخص ذلك جدول رقم (9)، تدفع باتجاه قبول فرض الدراسة القاض بعدم وجود توافق بين كل من نموذج Altman، Kida و Sherrod، والتوافق كان فقط بين نمودجي

جدول 9. ملخص نتائج التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النماذج الثلاثة Altman، Kida، Sherrod

نتيجة التنبؤ وفقاً للنموذج	2017	2016	2015	2014	2013	قيمة Z لنموذج Altman
المصرف بعيد عن الفشل المالي	5.720	5.494	5.226	5.464	5.637	
المصرف بعيد عن الفشل المالي	2.723	2.839	3.057	3.020	2.893	Kida
لا يمكن التنبؤ بمستقبل المصرف	6.863	5.993	8.563	6.628	7.538	Sherrod

المصرف، وهذا جاء معاكساً لكثير من المؤشرات المالية للمصرف ومنها صافي الدخل. يمكن لنماذج التنبؤ بالفشل المالي الأكثر شيوعاً (Altman، Kida، Sherrod) أن تعطي نتائج مختلفة في بيئة المصارف التجارية الليبية، حيث توافق النموذج الأول مع الثاني واختلفت عنهما الثالث.

2.3.3 توصيات الدراسة:

- تأسيساً على النتائج التي ورد ذكرها يوصي الباحثان بالآتي:
 - للتنبؤ بمستقبل المصرف، يمكن للمصارف التجارية الليبية استخدام نمودجي Altman، Kida، وأن لا تستخدم نمودج Sherrod لأنه خالف كثير من المؤشرات المالية للمصرف، ووضع مستقبل المصرف ضمن المنطقة الرمادية التي يصعب معها التنبؤ بمصير المصرف.
 - على المصارف الليبية الخاصة اعتماد تطبيق نماذج الفشل المالي بشكل دوري مستمر كونها تعزز ثقة المساهمين والمستثمرين بالمعلومات المالية المعبرة عن نتائج الأعمال.
 - ينبغي على منظمات الأعمال بوجه عام والقطاع المصرفي بصفة خاصة الأخذ بعين الاعتبار جميع المؤشرات والعوامل التي من الممكن أنها تهدد وجودها، لذا عليها مواجهتها ووضع الحلول الكفيلة من خلال

3.3 النتائج والتوصيات

1.3.3 النتائج

بعد تجميع وتحليل بيانات الدراسة، توصل الباحثان للآتي:

- يمكن استخدام نمودج Altman في التنبؤ بالفشل المالي في بيئة المصارف التجارية الليبية، حيث كانت كل قيم Z تشير إلى بعد مصرف الجمهورية عن الفشل المالي وهذا ما يتوافق مع كثير من المؤشرات المالية للمصرف ومنها صافي الدخل.
- يمكن استخدام نمودج Kida للتنبؤ بالفشل المالي في بيئة المصارف التجارية الليبية، حيث كانت كل قيم Z تشير إلى بُعد مصرف الجمهورية عن الفشل المالي وهذا ما يتوافق مع كثير من المؤشرات المالية للمصرف ومنها صافي الدخل.

- لا يمكن استخدام نمودج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي في بيئة المصارف التجارية الليبية، حيث وضعت كل قيم Z مستقبل مصرف الجمهورية في المنطقة الرمادية، التي يصعب التنبؤ فيها بمستقبل

المراجع

- استحداث إدارة مستقلة وظيفتها التخطيط والتننبؤ المبكر بالفشل المالي وذلك باستخدام النماذج الكمية الحديثة للتننبؤ بالفشل المالي.
- 13- بن طرية، سعاد (2011)، استخدام النسب المالية للتننبؤ بتعثُر القروض المصرفية دراسة حالة في المصرف الوطني للفترة 2007-2009، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- 14- تريكي، ليلي (2015)، قياس الأداء المالي والتننبؤ بالفشل، دراسة حالة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف - المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر.
- 15- سفار وحيد (2018)، استخدام المصارف التجارية للنسب المالية في اتخاذ القرار التمويلي، دراسة حالة مصرف الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العموم المالية والمحاسبية، جامعة محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي .
- 16- صبري، ثامر مهدي محمد (2018) أهمية استخدام نماذج التننبؤ بالفشل المالي في تقييم قدرة الشركات على الاستمرار أو فشلها المالي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (10) ، العدد (3) ، ص 382 - 395 .
- 17- شاهين، علي (2011) ومطر، جهاد، نموذج مقترح للتننبؤ بتعثُر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين ، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية، مجلد (25) قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 849 - 887 .
- 18- كيوص، فيصل (2018) دور النسب المالية في التحليل والتننبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ورقلة الفترة 2014-2016، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- 19- محمد، مؤيد عبد (2019) أثر مخاطر الفشل المالي على صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الفرات الأوسط التقنية، الكلية التقنية، المجلد(8) العدد (30) ص 135-155.
- 20- رمو وحيد محمود(2010) والوتار، سيف عبد الرزاق محمد، استخدام أساليب التحليل المالي في التننبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين العدد 100 مجلد 32 .
- 21- Ashraf, S., Félix, E., and Serrasqueiro, Z. (2019) Do Traditional Financial Distress Prediction Models Predict the Early Warning Signs of Financial Distress? Journal of Risk and Financial Management, Vol 12, No 55, pp 1-17.
- 22- Jwaifel, I. Y (2019) The impact of the characteristics of the audit committees on avoiding financial failure in Jordanian Industrial Public Shareholding Companies listed in Amman Stock Exchange: Applied study. Journal of Business & Economic Policy, Vol 6, No 3 .
- 23- Yap (2012) "Evaluating Company Failure in Malaysia Using Financial Ratios and Logistic Regression", Asian Journal of Financial & Accounting , Vol. No4.
- 24- MI-Manaseer, Sufian Radwan, and Al-Oshabat, Suleiman Daood (2018) Validity of Altman Z-Score Model to Predict Financial Failure: Evidence from Jordan. International Journal of Economics and Finance, Vol, 10 No 8, P 181-189.
- 1- احمد صويلح الجميلي(2014) التحفظ المحاسبي واثره على التننبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الاردن.
- 2- ابوشهاب، عزت هاني (2018)، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتننبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، قسم المحاسبة.
- 3- أسو بهاء الدين قادر(2020) التننبؤ بالفشل المالي للمصارف الإسلامية باستخدام أنموذج Altman وأنموذج Springate وأنموذج Sherrod، دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية المدرجة في سوق الأوراق المالية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة، جامعة بغداد، ص 364-378.
- 4- أشنتي عبدالستار اليريفكاني (2017) أنموذج Altman بين النظرية والتطبيق، دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للتننبؤ بالفشل المالي" مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد 1، العدد 37، ص 263-285.
- 5- الجنابي، حيدر عباس (2018) ، التننبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية باستخدام نموذج "Sherrod" بحث تطبيقي على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2011-2016 ، جامعة كربلاء ، قسم الإدارة والاقتصاد.
- 6- الحمداني، رافعة ابراهيم (2018)، التننبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي Zeta-3 & Kida دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على عينة من شركات الأعمال المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (3) العدد(43) ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص 85-102.
- 7- الحمداني رافعة ابراهيم (2013)، والقطان، ياسين طه، استخدام نموذج Sherrod للتننبؤ بالفشل المالي : دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية في نينوى، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الخامس، العدد العاشر، ص 452.
- 8- الخياط، زهرة صالح (2014) استخدام نموذج Sherrod للتننبؤ بفشل المصارف: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية في محافظة نينوى للمدة 2007-2009، مجلة تنمية الرافدين، العدد 115، المجلد 36، ص 09-20.
- 9- الصفراني واخرون (2020) مدى توافق توقعات النماذج الكمية المستخدمة في التننبؤ بالفشل المالي في المصارف المتخصصة العاملة في البيئة الليبية، دراسة تطبيقية على مصرف التنمية خلال الفترة 2010 - 2015، المجلة الليبية للدراسات، دار الزاوية للكتاب، العدد الثامن عشر، ص 31-57.
- 10- المرشدي، عباس علوان (2018)، استعمال نموذج (Sherrod) للتننبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق- بحث تطبيقي ، جامعة الفرات الأوسط التقنية - بابل، مجلة جامعة بابل، المجلد (16) العدد(1) ،ص 256 .
- 11- الاعاجيبي، عقيل دخيل كريم (2017) دور مراقب الحسابات في تقييم اداء المصارف الخاصة وبيان مدى تعرضها لتعثُر المالي من خلال تطبيق نظام Sherrod، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (8) العدد (1)، ص 123 - 135.
- 12- بحيت، غالب شاكر(2015) استخدام نموذج Sherrod للتننبؤ بالفشل المالي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، للمدة، 2009-2013 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 19، 2015.